

## هواوي تتحدى القيود الأميركية بأذكي هواتف الجيل الخامس

والولايات المتحدة والذي يقول المطلون إنه يتحول تدريجياً إلى حرب تكنولوجية باردة.

وقال مصدر مطلع لوكالة رويترز إن "هواتف ميت 30 ستعمل بنسخة مفتوحة المصدر من أندرويد وليس بالنسخة الحالية المرخصة من غوغل".

ولن تتمكن الهواتف الذكية من هذا الطراز من استخدام خدمات غوغل للهاتف المحمول لتشغيل متجر التطبيقات وتحميل تطبيقات مثل جي ميل أو يوتيوب أو الخرائط.

وبدلاً من ذلك، ستقدم هواوي واجهة خاصة بها ستسمح للمستخدمين باستخدام بعض تطبيقات غوغل.

ويقول المطلون إنه دون تلك التطبيقات، فإن المستهلكين لن يرغبوا في اقتناء الهاتف، ما لم تتمكن هواوي من إيجاد سبيل لإقناعهم بأن خصائصها لا مثل لها وأن البرمجيات البديلة مستقرة وسهلة الاستخدام.

وتعرض شركة هواوي هواتفها الذكية الثلاثة، التي تدعم خدمة الجيل الرابع للاتصالات أيضاً، بما يتماشى مع استراتيجيتها التسويقية الحالية التي تستهدف المشترين بمختلف ميّزاتها. وحظرت واشنطن فعلياً على الشركات الأميركية توريد منتجات لهاوي في مايو، بدعوى أن الشركة هوائي الجديدة بشأن ما إذا كان مشتري الهاتف، الذي يعمل بنظام أندرويد، سيتمكنون من استخدام التطبيقات التي تدعمها

غوغل، الوحدة التابعة لعلاق وادي السيليكون الغابت. وهواوي، ثاني أكبر شركة لصناعة الهواتف الذكية في العالم، هيئة تداعيات النزاع التجاري بين الصين

وأكدت رويترز أن هواوي ستوفر واجهة خاصة بها تسمح للمستخدمين بالوصول إلى بعض تطبيقات غوغل، لكن ليس من الواضح عدد التطبيقات التي ستكون متاحة أو كيف تنوي الشركة الصينية تحقيق ذلك.

وقررت غوغل حرمان هاتف هواوي ميت 30 من كل تطبيقاتها الرئيسية

فتح عملاق الإلكترونيات الصيني، شركة هواوي، بوابة حقبة شبكات الجيل الخامس فعلياً بعد أن أطلق أول نموذج في العالم من الهواتف الذكية، التي تستخدم هذه التقنية المتطورة، غير مكترث بالحرب الأميركية التي أطلقها الرئيس دونالد ترامب عليه قبل أشهر.

المعدة مسبقاً في الهاتف، ولن يكون على الهاتف أي منها، وسيضطر المستخدم إلى تحميلها من جديد.

وعملت الشركة الأميركية العملاقة تلك الخطوة بان إحدى تبعيات قرار سحب ترخيص أندرويد من هواتف هواوي، ضمن العقوبات الأميركية المفروضة على شركة الصينية.

ريتشارد يو  
استغنا خدمات موبایل  
هواوي أتش.أم.أس  
بدل غوغل موبایل

وقال باولو بيسكاتور محلل الاتصالات والإعلام، إن "التدشين حظي باكر قدر من المتابعة على الإطلاق". وأوضح أنه على الرغم من جميع المخاوف التي تحيط بهواوي، والتحديات التي تواجهها، تظل الشركة مقدمة ومستعدة لمواصلة المضي قدماً.

وقبل أيام، اكتنفت الضبابية هواتف هواوي الجديدة بشأن ما إذا كان مشتري الهاتف، الذي يعمل بنظام أندرويد، سيتمكنون من استخدام التطبيقات التي تدعمها

غوغل، الوحدة التابعة لعلاق وادي السيليكون الغابت. وهواوي، ثاني أكبر شركة لصناعة الهواتف الذكية في العالم، هيئة تداعيات النزاع التجاري بين الصين

وأكدت رويترز أن هواوي ستوفر واجهة خاصة بها تسمح للمستخدمين بالوصول إلى بعض تطبيقات غوغل، لكن ليس من الواضح عدد التطبيقات التي ستكون متاحة أو كيف تنوي الشركة الصينية تحقيق ذلك.

وقررت غوغل حرمان هاتف هواوي ميت 30 من كل تطبيقاتها الرئيسية

ميوينغ (ألمانيا) - دشنت شركة هواوي الصينية ما قد يكون أقوى الهواتف الذكية الدائمة لاتصالات الجيل الخامس وأكثرها خصائص في العالم أمس في حدث تم تنظيمه في مدينة ميوينغ الألمانية.

وعرضت شركة الاتصالات العملاقة هواتفها من طراز ميت 30 وميت 30 برو وميت 30 لايت، في أول كشف لها عن هاتف جديد كلياً منذ استهدف الرئيس الأميركي دونالد ترامب الشركة بحظر على التصدير في مايو الماضي.

وبدا خبراء القطاع منذ لحظة الكشف عن الجهاز يتساءلون عن مصير الهاتف المحمول في أوروبا حول ما إذا كان بمقدوره التغلب على حظر أميركي لمنح الرضاين نظام التشغيل الذي يتوقعونه من غوغل.

ولكن هواوي أعلنت رسمياً h، خلو أحدث هواتفها الذكية ميت 30 برو تماماً من منتجات شركة غوغل الأميركية، الأمر الذي سيصعب من عملية بيعه في أوروبا.

وكشف ريتشارد يو، الرئيس التنفيذي لقسم منتجات المستهلكين في هواوي، أن الشركة اضطرت للخلي عن ترخيص خدمات الهاتف المحمول من غوغل في سلسلة أجهزة ميت 30.

وقررت السلطات في سبتمبر 2015 العودة بنظام الحصص الذي كان معمولاً به في السابق مع العمل على معالجة ديون مربي الدواجن.

ويقتضي نظام الحصص بالتزود بمهام الدواجن بما يتلاءم مع حاجيات السوق المحلية، لكن تحرير المنظومة ساهم في تسجيل فائض في الإنتاج أثر بدوره على الأسعار.

وتصل ديون العاملين في قطاع الدواجن، وفق الإحصاءات المتوفرة، إلى قرابة 271 مليون دولار، مما أجبر العديد منهم على التخلي عن هذا النشاط والتفويت في ممتلكاتهم بالبيع.

وتقول نقابة القطاع إن عمليات التصدير قلقت تبعاً لقرارات خاطئة اتخذتها الحكومات المتعاقبة بالرغم من فائض الإنتاج الكبير، مما قد يتسبب في تقلص رقم معاملات القطاع الذي يناهز سنوياً نحو 680 مليون دولار.

ويطالب العاملون في نشاط تربية الدواجن بتوفير مخصصات إضافية تصل إلى 3.5 ملايين دولار سنوياً لتعديل السوق مع الدفع نحو كبح الإنتاج.

ويساهم قطاع الدواجن بنحو 12 بالمائة من الإنتاج الإجمالي الزراعي للبلاد وينحو 32 بالمائة من الإنتاج الإجمالي الحيواني، إضافة إلى مساهمته في تغطية الحاجيات الاستهلاكية من اللحوم بنسبة تتراوح بين 53 و50 بالمائة.

ويبدو أن تلك المشكلات ليست وحدها التي تؤثر على القطاع، إذ يتكبد المربيون خسائر هائلة من تهريب فراخ الدجاج من الجزائر، حيث لا توجد أرقام دقيقة حولها، ما يتسبب في فائض من الإنتاج إلى جانب المشكلات الصحية التي قد تنجم عن ذلك.

واتخذت وزارة الفلاحة في السنوات العاشرين بن حزمة من الإجراءات العاجلة لمواجهة الأوضاع الصعبة التي يعيشها قطاع الدواجن من أهمها إعادة العمل بنظام حصص الأمهات وإنجاز مسح لكامل منشآت إنتاج الدواجن مع رفع جميع القيود عن تصدير منتجات الدواجن.

وتضمنت معظم القرارات تحديد وتعديل الإنتاج من خلال تقليص عدد الأمهات الموزدة والاستبعاد المبكر للدجاج البياض وسحب بيض التفريخ، لكن من الواضح أن كل تلك الخطوات لم تساهم على إنقاذ الوضع بشكل جدي.

## وفرة الإنتاج تهدد استدامة قطاع الدواجن التونسي

### تصاعد استغاثات المربين لإنقاذهم من الإفلاس



#### صناعة تأثمة في دروب السياسات الارتجالية

حوالي 410 دولارات بعد أن كان في حدود 288 دولاراً قبل ثماني سنوات. وكانت نقابة مربي الدواجن قد حذرت مراراً من خطورة تحرير القطاع بعد أن قررت الحكومة السابقة برئاسة الحبيب الصيد اتخاذ الخطوة دون دراسة عواقبها.

وقررت السلطات في سبتمبر 2015 العودة بنظام الحصص الذي كان معمولاً به في السابق مع العمل على معالجة ديون مربي الدواجن.

ويقتضي نظام الحصص بالتزود بمهام الدواجن بما يتلاءم مع حاجيات السوق المحلية، لكن تحرير المنظومة ساهم في تسجيل فائض في الإنتاج أثر بدوره على الأسعار.

وتصل ديون العاملين في قطاع الدواجن، وفق الإحصاءات المتوفرة، إلى قرابة 271 مليون دولار، مما أجبر العديد منهم على التخلي عن هذا النشاط والتفويت في ممتلكاتهم بالبيع.

وتقول نقابة القطاع إن عمليات التصدير قلقت تبعاً لقرارات خاطئة اتخذتها الحكومات المتعاقبة بالرغم من فائض الإنتاج الكبير، مما قد يتسبب في تقلص رقم معاملات القطاع الذي يناهز سنوياً نحو 680 مليون دولار.

ويطالب العاملون في نشاط تربية الدواجن بتوفير مخصصات إضافية تصل إلى 3.5 ملايين دولار سنوياً لتعديل السوق مع الدفع نحو كبح الإنتاج.

ويساهم قطاع الدواجن بنحو 12 بالمائة من الإنتاج الإجمالي الزراعي للبلاد وينحو 32 بالمائة من الإنتاج الإجمالي الحيواني، إضافة إلى مساهمته في تغطية الحاجيات الاستهلاكية من اللحوم بنسبة تتراوح بين 53 و50 بالمائة.

ويبدو أن تلك المشكلات ليست وحدها التي تؤثر على القطاع، إذ يتكبد المربيون خسائر هائلة من تهريب فراخ الدجاج من الجزائر، حيث لا توجد أرقام دقيقة حولها، ما يتسبب في فائض من الإنتاج إلى جانب المشكلات الصحية التي قد تنجم عن ذلك.

واتخذت وزارة الفلاحة في السنوات العاشرين بن حزمة من الإجراءات العاجلة لمواجهة الأوضاع الصعبة التي يعيشها قطاع الدواجن من أهمها إعادة العمل بنظام حصص الأمهات وإنجاز مسح لكامل منشآت إنتاج الدواجن مع رفع جميع القيود عن تصدير منتجات الدواجن.

وتضمنت معظم القرارات تحديد وتعديل الإنتاج من خلال تقليص عدد الأمهات الموزدة والاستبعاد المبكر للدجاج البياض وسحب بيض التفريخ، لكن من الواضح أن كل تلك الخطوات لم تساهم على إنقاذ الوضع بشكل جدي.

خيّم المخاوف داخل أوساط صناعة الدواجن التونسية من أزمة حادة قد تؤدي لاحتمال توقف نشاط القطاع في ظل تجاوز خطوط الاكتفاء الذاتي للإنتاج، الأمر الذي أجبر نقابة المربين للدخول في إضراب لممارسة ضغوط أكبر بسبب ما تراه مماثلة حكومية في الاستجابة لمطالبها، التي ترى أنها ستنتج المنتجين من شبح الإفلاس.

وتولت على السطح مرة أخرى أزمة قطاع الدواجن في تونس، الذي يواجه صعوبة في التحكم بمستويات الإنتاج وعدم التوازن وكثرة المنتجين رغم صغر السوق.

ويعاني القطاع من مشكلة وفرة الإنتاج وتدني الأسعار، وهو ما عجز معه المربيون عن سداد ديونهم إلى درجة أنهم طالبوا باعتماد البات جديدة لتنظيم القطاع ومسارات الإنتاج والتوزيع وتفعيل وسائل المراقبة قبل الذبح لإعادة التوازن.

ورفعت نقابة مربي الدواجن أمس من مستوى ضغوطها بالدخول في إضراب أمام وزارة الفلاحة، وسط تزايد المخاوف من اختطاف اتحاد الفلاحة والصيد البحري لقوت التونسيين هذه المرة لاستخدامه كسلاح في معركته مع الحكومة.

ويأتي هذا التصعيد في ظل سيل الانتقادات من معظم النقابات لإصلاحات الحكومة، والتي حملوها مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وطالب رئيس غرفة الدواجن بالنقابة التونسية للفلاحين وسيم بوخريرض بضرورة تدخل الحكومة لتعديل أسعار بيع الدواجن وتخفيف التكاليف الباهظة عن كاهل المربين.

وأكد أن الحلول الترقيعية، التي تطرحها الحكومة في كل مرة لن تحل المشكلة من جذورها، بل ستتواصل الأزمة إن لم يتم حل الأزمة من جذورها للمحافظة على استدامة القطاع.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية (وات) لبوخريرض قوله إن "قطاع الدواجن يشكو منذ ستة أشهر

ولفت بوخريرض إلى أن معدل سعر البيضة الواحدة في السوق منذ عدة أشهر يناهز 0.17 دينار (0.06 دولار)، في حين أن تكلفة إنتاجها 0.2 دينار (0.07 دولار).

أما متوسط سعر الكيلوغرام من الدجاج الحي في الأسواق المحلية يصل إلى 3 دنانير (دولار واحد تقريباً)، بينما تبلغ تكلفة إنتاجه نحو 3.35 دنانير (1.17 دولار).

ووجه عبدالمجيد الزّار رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة حينها أصابع الاتهام إلى بعض محتكري السوق اللذين يهربون من أعين الرقابة الحكومية باستمرار.

كما أرجع ذلك إلى عامل أساسي في دورة الإنتاج والمنعك بارتفاع أسعار العلف، حيث بلغ ثمن الطن الواحد

271 مليون دولار خسائر تقديرية سنويا

410 دولارات سعر طن العلف  
1650 مربيا مختصا في إنتاج البيض  
2600 مرب مختص في إنتاج اللحم  
130 ألف فرصة على امتداد سلسلة الإنتاج  
144 ألف طن من اللحم يتم إنتاجها سنويا  
18 ألف طن فائض إنتاج اللحم كل عام

## الجفاف يهدد خطط الرباط الزراعية

حاجات المطاحن الصناعية لمدة ثلاثة أشهر تقريبا.

وكان المستوردون يترقبون الخفض لشراء المزيد من القمح من السوق العالمية في غياب تقديم أي عروض في مناقصة لتوريد قمح أميركي في وقت سابق من الشهر الجاري.

وظهرت أحدث المؤشرات أن الحصاد الزراعي المغربي للموسم الحالي لم يكن في حجم الطموحات رغم حرص الحكومة على اعتماد برامج تتماشى مع المخطط الأخضر، الذي تراهن عليه الدولة لتعزيز عوائد القطاع مستقبلاً.

واعلنت الحكومة عن محصول للحبوب قدره 5.2 ملايين طن بانخفاض يقدر بنحو 49 بالمائة مقارنة مع العام السابق بسبب نقص الأمطار.

ويأتي هذا الرقم أقل من متوسط الإنتاج في ظل مخطط المغرب الأخضر والذي يبلغ 7.2 ملايين طن.

ويشمل حصاد 2.8 مليون طن من القمح اللين، و1.34 مليون طن من القمح الصلب، و1.16 مليون طن من الشعير. ومعظم المساحات المزروعة بالحبوب هي ملكيات صغيرة لمزارعين يعتمدون عليها في كسب عيشهم.

ورغم هذا التراجع في إنتاج الحبوب، إلا أن وزارة الفلاحة أكدت أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي لا تزال مستقرة في الإجمال.

وتتسبب التقديرات إلى أن الزراعة تشكل أكثر من 15 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، ويعمل بها نحو 35 بالمائة من القوة العاملة.

القمح اللين أربع مرات لتقليل الواردات ومساعدة صغار المزارعين على تعزيز المحصول المحلي.

ونقلت وكالة رويترز الثلاثاء الماضي، عن مصدر حكومي قوله إن الرباط "قررت خفض الرسوم الجمركية على القمح اللين".

وتعتبر إمدادات سعر القمح اللين لاستقرار المغرب. ويشكل الخبز والسميد سلعتين أساسيتين للسكان البالغ عددهم 35 مليون نسمة.

وقال الخلفي إن "خفض الرسوم سيساعد أيضا المستوردين على تعزيز الاحتياطيات الوطنية التي من المتوقع أن تنكمش إلى 1.5 مليون طن بحلول نهاية سبتمبر الحالي، وهو ما يكفي

الرباط - أعلن مصطفى الخلفي المتحدث باسم الحكومة المغربية أمس أن بلاده ستخفض رسومها الجمركية على القمح اللين إلى 35 بالمائة من 135 بالمائة اعتباراً من مطلع الشهر المقبل.

وأكد الخلفي خلال مؤتمر صحفي أن الخفض يهدف إلى ضمان انتظام الإمدادات واستقرار سعر القمح اللين عند 260 درهما (26.9 دولاراً) للطن.

وقال الخلفي "إنه إجراء اجتماعي يهدف إلى تعزيز المخزون والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين".

وأضاف "إبقاء الرسوم في مستوى 135 بالمائة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار". واضطرت الحكومة العام الماضي إلى مضاعفة الرسوم الجمركية على



حصاد مخالف للطموحات

